أخبار الخليج

العدد (17629) - السنة الحادية والخمسون - الإثنين 14 محرم 1448هـ - 29 يونيو 2026م

الاحتفاء باليوم العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.. وإشادة بالدور البحريني في نشر ثقافة ريادة الأعمال

اليونيدو: رؤية جلالة الملك أسست نموذجا بحرينيا لريادة الأعمال وصل إلى العالمية

كتبت: نوال عباس

تصوير- رضا جميل

أكد متحدثون خلال احتفال مكتب الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في البحرين باليوم العالمي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الذي نظمه مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لليونيدو في البحرين صباح أمس، أن النموذج البحريني في ريادة الأعمال أصبح تجربة دولية رائدة، فيما شددوا على أهمية مواصلة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركاً رئيسيًا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وقال المدير التنفيذي لمكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة اليونيدو في البحرين د. هاشم حسين: «إن النموذج البحريني لريادة الأعمال، الذي انطلق قبل أكثر من 25 عاماً ضمن المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، أصبح اليوم يُطبق في أكثر من 56 دولة حول العالم، منها اليابان والهند والصين وكمبوديا وتايلاند وباكستان وتركيا وإيطاليا والدنمارك والأوروغواي، إضافة إلى مختلف الدول العربية وعدد كبير من الدول الإفريقية».

وأوضح أن المبادرة انطلقت برؤية تقوم على تمكين الشباب والمرأة، قبل أن تتحول إلى نموذج عالمي تتبناه الأمم المتحدة لنشر ثقافة ريادة الأعمال والابتكار، مشيراً إلى أن الاحتفال هذا العام شهد مشاركة نحو 200 شريك محلي وإقليمي ودولي، بما يعكس المكانة التي وصلت إليها البحرين في هذا المجال.

○ د. هاشم حسين.

○ عبيدلي العبيدلي.

○ شيخة الفاضل.

○ سونيا جناحي.

56 دولة تطبق النموذج البحريني لريادة الأعمال

الصناعة: تحديث تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المعايير الدولية

رائدات الأعمال: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي لخلق الوظائف وتحريك عجلة الاقتصاد

دعم جلالة الملك

وأكد حسين أن هذا النجاح يأتي بدعم ورؤية جلالة الملك، ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مشيداً بدور الأمم المتحدة والإعلام البحريني في ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.

من جانبها، أكدت مدير إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة والتجارة، شيخة عبدالله الفاضل، أن المملكة أولت اهتماماً كبيراً بتنمية هذا القطاع، نظراً لدوره في خلق فرص العمل وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وأشارت إلى أن الوزارة أصدرت مؤخراً التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتوافق مع المعايير الدولية، لافتة إلى أن اللقاء ناقش أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع، خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة التي تؤثر بشكل أكبر في المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

خلق الوظائف

بدورها، أكدت سيدة الأعمال سونيا جناحي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من اقتصادات معظم دول العالم، مشيرة إلى أنها تشكل المحرك الأساسي لخلق الوظائف وتحريك عجلة الاقتصاد، داعية إلى توفير مزيد من التمويل والتوجيه والفرص التي تمكن هذه المؤسسات من النمو والتوسع نحو الأسواق العالمية.

وخلال الاحتفال، أعلن عبيدلي العبيدلي الرئيس التنفيذي لـ(منصة رائدات). إطلاق منصة إلكترونية مجانية (البراحة) تستهدف الشباب والمرأة ورواد الأعمال، وتهدف إلى بناء مجتمعات رقمية لتبادل الخبرات والتجارب وتعزيز التواصل بين أصحاب المشاريع في مختلف المجالات.

دعم رائدات الأعمال

من جهتها، استعرضت سيدة الأعمال هدى رضا مشروع Kind-er House Software المخصص لدعم الأطفال من ذوي صعوبات التعلم، مؤكدة أن المشروع يهدف إلى توفير حلول تعليمية رقمية باللغة العربية والإنجليزية، معربة عن أملها في أن يتحول إلى مشروع وطني بالشراكة مع الجهات الحكومية، بعد أن حقق نجاحات وفاز بالمركز الثاني في مسابقة Bahrain Pitch9.

كما أكدت أن الشراكة بين جمعية سيدات الأعمال البحرينية وبرامج اليونيدو أسهمت في دعم رائدات الأعمال وتعزيز الابتكار، مشيرة إلى أهمية توسيع التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص لتطوير المشاريع الناشئة.

من جانبها، أكدت إحدى الأكاديميات المشاركات من كلية الإدارة والقانون نهال النجار أن الجامعات تؤدي دوراً محورياً في ربط الجانب الأكاديمي بالتطبيق العملي، من خلال إعداد رواد الأعمال وتأهيلهم لسوق العمل، مشيرة إلى أن البحرين تواصل تنفيذ دراسات وطنية لقياس واقع ريادة الأعمال وتعزيز منظومتها بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

وأكد المشاركون أن المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمثل الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة، وأن مواصلة دعمها وتمكينها من الابتكار والتوسع يسهم في تعزيز التنوع الاقتصادي وخلق مزيد من الفرص الاستثمارية والوظيفية في البحرين.

بهدف تعزيز الاستثمار وتنويع اقتصاد المملكة..

«التنمية الاقتصادية» يروج للبحرين في الصين وهونغ كونغ

اختتم مجلس التنمية الاقتصادية زيارة استراتيجية لجمهورية الصين الشعبية وهونغ كونغ مدة خمسة أيام استمرت حتى أول هذا الأسبوع بهدف تعزيز الروابط الاستثمارية بين البلدين، ودعم طموحات المملكة في تنويع اقتصادها، وتوطيد مكانة البحرين كوجهة مثالية للاستثمارات العالمية.

وخلال الزيارة عقد مسؤولون تنفيذيون من المجلس لقاءات مع مستثمرين استراتيجيين وقادة للأعمال ضمن مساعي مجلس التنمية الاقتصادية للترويج لمملكة البحرين كمقصد استثماري يحظى ببيئة داعمة للأعمال تتسم بالمرونة والتقدم، إلى جانب تعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي واستكشاف آفاق جديدة للاستثمار والشراكة.

وشملت الزيارة مدينة دالیان بجمهورية الصين الشعبية، حيث شارك مسؤولو المجلس في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي «الأبطال الجدد 2026»، والذي جمع نخبة من الأكاديميين وصناع السياسات والمدراء التنفيذيين ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني من مختلف أنحاء العالم. وقد أتاح الاجتماع السنوي منصة هامة لتبادل الرؤى حول التوقعات الاقتصادية في الأسواق الناشئة الرئيسية. واستضاف مجلس التنمية الاقتصادية على هامشها عدداً من الاجتماعات الاستراتيجية مع المستثمرين لاستعراض فرص ومزايا الاستثمار في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في المملكة واستكشاف سبل التعاون المستقبلي. وترأست نور بنت علي الخليف وزيرة التنمية المستدامة الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية وفد المجلس الذي شارك كذلك في منتدى مكاتب إدارة الثروات العائلية السادس عشر لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في هونغ كونغ، والذي نظمته شركة «كامبدن ويلث». وتحدثت نور بنت علي الخليف خلال المنتدى في جلسة نقاشية بعنوان «بناء الاقتصاديات المرنة في عالم مجزأ: رأس المال، والتنافسية، وفرصة التعاون الواعدة بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا»، حيث تناولت توجه مملكة البحرين نحو بناء اقتصاد تنافسي، والفرص المتنامية للاستثمار والتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا.

وتعتبر الصين ثالث أكبر شريك تجاري للبحرين، حيث بلغ حجم التبادل التجاري الثنائي 2.43 مليار دولار أمريكي في عام 2025 شملت قطاعات التكنولوجيا والخدمات المالية والتصنيع.

الوزير فخرو يترأس الاجتماع الخليجي المشترك لوزارات التجارة والصناعة

تنسيق خليجي لترسيخ منظومة اقتصادية إقليمية أكثر مرونة واستدامة

في إطار رئاسة مملكة البحرين الدورة السادسة والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ترأس عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة أعمال الاجتماع المشترك للجنة التعاون التجاري ولجنة التعاون الصناعي بمشاركة وزراء التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي.

وفي كلمته خلال الاجتماع، أكد عبدالله بن عادل فخرو أن هذا الاجتماع يأتي تنفيذاً لقرارات المجلس الأعلى الصادرة عن قمة جدة، التي شددت على أهمية مواصلة تعزيز التنسيق المشترك نحو تحقيق التكامل الخليجي المنشود بما يصب في دعم النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون ويرفد مسارات قطاعاتها التجارية، ويعزز من مستويات الجاهزية في القطاعات الحيوية والاستراتيجية، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية المتسارعة التي تشهدها المنطقة. كما أكد أهمية تعزيز التنسيق والتعاون الخليجي لترسيخ منظومة اقتصادية إقليمية أكثر مرونة واستدامة، بما يسهم بفعالية في حماية مصالح دول مجلس التعاون، وضمان استمرارية وتدفق السلع والخدمات والاحتياجات الأساسية، وتعزيز مكانة وتنافسية دول مجلس التعاون كمركز اقتصادي، وصناعي، ولوجستي رائد على المستويين الإقليمي والدولي.

وخلال الاجتماع، جرى مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال التي تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك بين دول المجلس في القطاعين التجاري والصناعي، ودعم مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي، إلى جانب استعراض التوجهات المتعلقة بالقطاع اللوجستي والتكامل الخليجي في عدد من القطاعات الاستراتيجية.

دور الاجتماع الوزاري الخليجي في تعزيز مرونة الاقتصادات الخليجية

○ بقلم:

رجل الأعمال المهندس

إسماعيل الصراف

في ظل التحديات الجيوسياسية والاقتصادية المتسارعة، تكتسب الاجتماعات الوزارية لدول الخليج أهمية متزايدة في تنسيق السياسات وتعزيز التعاون الإقليمي، بما يدعم استقرار الاقتصادات الخليجية ويرسخ قدرتها على مواجهة الأزمات. فالتكامل الخليجي لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة استراتيجية لضمان استدامة النمو وحماية المكتسبات الاقتصادية.

ومن أبرز الأولويات في هذا الإطار الحفاظ على استقرار الأسعار واحتواء الضغوط التضخمية، من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد. فالسيطرة على معدلات التضخم تسهم في حماية القوة الشرائية، وتعزز ثقة المستثمرين، وتوفر بيئة أكثر استقراراً للنشاط الاقتصادي.

كما يمثل الأمن الغذائي أحد أهم ركائز الاستدامة الاقتصادية، الأمر الذي يستدعي وضع آليات خليجية مشتركة لضمان توافر السلع الأساسية، وتعزيز المخزون الاستراتيجي، وتطوير سلاسل الإمداد بما يحد من تأثير التقلبات العالمية على الأسواق المحلية.

وفي السياق ذاته، تبرز أهمية تطوير استراتيجيات متكاملة لحماية الممرات البحرية وتأمين خطوط التجارة، باعتبارها شرياناً رئيسياً لحركة الصادرات والواردات والطاقة. فتعزيز أمن الممرات المائية يسهم في ضمان انسيابية التجارة الدولية واستقرار سلاسل التوريد، ويعزز مكانة المنطقة كمركز عالمي للتجارة والخدمات اللوجستية.

كما يكتسب الأمن الصحي بعداً اقتصادياً متزايد الأهمية، حيث يتطلب الأمر وضع خطط مشتركة لضمان توافر الأدوية والمستلزمات الطبية، وتعزيز جاهزية الأنظمة الصحية للتعامل مع الأزمات والطوارئ، بما يحافظ على استمرارية النشاط الاقتصادي ويعزز الاستقرار المجتمعي.

ومن جهة أخرى، فإن تعميق التكامل الاقتصادي بين دول الخليج من خلال تنسيق السياسات وتوسيع مجالات التعاون يمثل خطوة مهمة نحو بناء اقتصاد خليجي أكثر ترابطاً وتنافسية، قادراً على الاستفادة من الإمكانات المشتركة وتحقيق قيمة مضافة للاقتصادات الوطنية.

كما أن تطوير استراتيجيات موحدة لإدارة الأزمات والطوارئ يعزز من قدرة دول الخليج على الاستجابة السريعة للمتغيرات الإقليمية والعالمية، ويحد من الآثار الاقتصادية المحتملة للأزمات، بما يرسخ مرونة الاقتصادات الخليجية على المدى الطويل.

وفي المحصلة، تؤكد هذه الرؤية أن التعاون الخليجي المشترك يمثل ركيزة أساسية لبناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة. ومن خلال تنسيق السياسات الاقتصادية، وتعزيز الأمن الغذائي والصحي، وحماية سلاسل الإمداد والممرات التجارية، يمكن لدول الخليج ترسيخ مكانتها كواحدة من أكثر المناطق استقراراً وقدرة على مواجهة تحديات المستقبل.

○ ماجستير تنفيذي بالإدارة من المملكة المتحدة (EMBA).

عضو بمعهد المهندسين والتكنولوجيا البريطانية العالمية (MIET)